

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين ، هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، مازن القرعان

المميز : - خلدون محمد إحسان عبدو عماشة
وكيله المحامي بلال حياصات

المميز ضدها : - شركة بنك الاتحاد
وكلاؤه المحامون نبيل رباح وفراس شرايحة
وحنين رباح ومنى خوري وآخرون

بـ تاريخ ٢٠١٠/٥/٣ قُدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم ٢٠١٠/٩١٦٣ فصل ٢٠١٠/٤/٧ القاضي برد الاستئناف شكلاً وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ((٢٥٠)) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من التقاضي .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت محكمة استئناف عمان في رد الاستئناف شكلاً كونه لم يبلغ للوكيل من قبل المحامي .

٢. أخطأت محكمة استئناف عمان في تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣. أخطأت محكمة استئناف عمان في اعتماد تقرير الخبرة حيث جاء مجحفاً بحق المستأنف .

٤. أخطأت محكمة بداية استئناف عمان في حساب الفائدة .

لهذا الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٠/٥/١١ قدمت وكالة المميز ضدها لائحة جوابية طلبت في نهايتها قبول اللائحة الجوابية شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتضمنين الجهة المميزة الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة .

القرار

بعد التدقيق والمداولة قانونياً نجد أن أوراق الدعوى تشير إلى أن المدعية شركة بنك الاتحاد / وكلاؤها المحامون نبيل رباح وفراس شرايحة وحنين رباح وآخرون كانت قد أقامت الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠٠٧/٢٩٧٦ لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليه خلدون محمد إحسان عبده عماشة ، للمطالبة بمبلغ ((٦٦٩٨٦٧)) ديناراً و٧٧٨ فلساً وإلقاء الحجز الاحتياطي على سند من القول :-

إن المدعية شركة مساهمة عامة مسجلة وتمارس الأعمال المصرفية وأن المدعى عليه حصل منها على قرض متناقص بقيمة مليوني دينار أردني بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٦ مقابل رهن أسهم على أن يسدد القرض على ستة أقساط ، وبتاريخ ١٣/٣/٢٠٠٧ وافقت المدعية على رفع سقف القرض للمدعى عليه بمبلغ مليون وثلاثمائة وخمسة وثمانين ألف دينار على أن يسدد كامل القرض دفعة واحدة بتاريخ ٣٠/٤/٢٠٠٧ ، وخلال فترة التعامل في القرض قام المدعى عليه بطلب بيع الأسهم المملوكة له حيث قام بتسديد حاصل البيع في حسابه الجاري الذي كان مكشوفاً ((مدينياً)) للمدعي وكذلك تسديد جزء من القرض ، ولم يلتزم المدعى عليه بسداد المستحقات المترتبة في ذمته في موعدها حيث قامت المدعية

والمدعى عليه بتوقيع اتفاقية بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧ التزم فيها المدعى عليه بتسديد باقي رصيد القرض بحد أقصى بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٣٠ إلا أنه لم يلتزم بذلك ورغم الاستحقاق والمطالبة إلا أن المدعى عليه ما زال ممتنعاً عن السداد دون وجه حق مما اقتضى إقامة الدعوى .

نظرت محكمة بداية حقوق عمان الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٦ قرارها رقم ٢٠٠٧/٢٩٧٦ المتضمن :-

إلزام المدعى عليه خلدون محمد إحسان عبده عماشة أن يدفع للمدعية مبلغ ((٦٦٥٦٤٦,٤٧٧)) ديناراً مقدار رصيد القرض المستحق مع إلزامه بالفائدة القانونية بواقع ((٩ %)) من تاريخ المطالبة في ٢٠٠٧/١٠/١ وحتى السداد التام وتضمن المدعى عليه الرسوم النسبية بنسبة المبلغ المحكوم به والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة ورد الدعوى فيما عدا ذلك ، وتثبيت الحجز التحفظي .

لم يلق قضاء محكمة الدرجة الأولى قبولاً لدى المدعى عليه فطعن في الحكم الصادر عنها استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان التي نظرت الطعن تدقيقاً وقضت ببرد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية في قرارها رقم ٢٠١٠/٩١٦٣ تاريخ ٢٠١٠/٤/٧ .

لم يلق القرار الاستئنافي قبولاً من المدعى عليه ((المستأنف)) فطعن فيه تمييزاً بلائحة التمييز المقدمة بتاريخ ٢٠١٠/٥/٣ وتبلغها وكيل المميز ضدها بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٠ وتقدم بلائحته الجوابية بتاريخ ٢٠١٠/٥/١١ أي ضمن المدة القانونية .

وقبل الرد على أسباب الطعن :-

نجد أن محكمة الاستئناف قد نظرت الطعن تدقيقاً مع أن المستأنف ((المميز)) كان قد طلب في لائحته الاستئنافية النظر فيه مرافعة .

وحيث أن الحكم المطعون فيه تتجاوز قيمته ستمائة ألف دينار ، فإن نظر الطعن

الاستئنافي تدقيقاً يغدو والحالة هذه مخالفاً لأحكام المادة ٢/١٨٢ من قانون أصول المحاكمات المدنية .

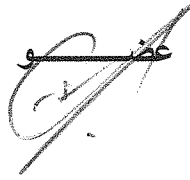
لذلك نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها للسير بالدعوى وفق ما بيناه ومن ثم إصدار القرار المناسب .

قراراً صدر بتاريخ ٧ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ الموافق ١١/٤/٢٠١١م

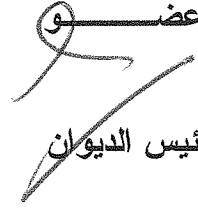
القاضي المترأس



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق/ أخ

